

لا صحة لأخبار تخفيض مخصصات الأفران

مدير عام الحبوب لـ«الوطن»: مخزون القمح يغطي حاجة سورية لبداية العام القادم

إهنا غانم

أكد مدير عام مؤسسة الحبوب عبد اللطيف الأمين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الكميات المسوقة من القمح لعام ٢٠٢٢ لا تزال مستمرة حتى الآن ولكن بنسب ضئيلة نظراً لتراجع الموسم حيث بلغت ٥١١ ألف طن حتى تاريخه، موضحاً أن الموسم مستمر حتى ٣٠ /٩/ ٢٠٢٢ وبمقارنته النسبة بالعام الماضي نجد أن هناك زيادة بنسبة ملحوظة حيث كانت الكمية ٣٦٦ ألف طن سنوياً أما حالياً فمن المتوقع أن تصل إلى ٥٢٥ ألف طن من القمح من جميع المحافظات.

وأضاف الأمين في حديثه لـ«الوطن»: إن الحكومة مهتمة بترميم وتعزيز النقص في مخازين القمح بشكل دائم والأهم أن مخزون القمح الموجود يغطي حاجتنا من مادة الخبز ولا داعي للقلق، مؤكداً أن تأمين القمح من أولويات عمل الحكومة وهناك كميات يتم استيرادها من روسيا، وحاجة سورية من القمح تتراوح بين ٢ و ٢.٢ مليون طن سنوياً.

وعن الكميات المستوردة من القمح قال: آخر عقد كان بقيمة ٦٠٠ ألف طن ونحن بصدد تأمين كميات إضافية من القمح تكفي إلى ما بعد رأس السنة القادمة، إضافة إلى ما



هو موجود بالموسم الحالي وحاجة سورية من الطحين لمادة الخبز تتراوح بين ١٨٠ و ٢٠٠ ألف طن شهرياً غير المعجنات ولعمل الكعك والمعول.

من الطحين ويتم تأمين كل ما يطلب من الأفران وتأمين كل ما يطلب من الأفران وتأمين كل ما يطلب من الأفران

المؤسسة، وما يشاع بأن المخازن تفلت باكراً بحجة عدم وجود ما يكفي من الطحين غير صحيح ويجب محاسبة هذه المخازن لأن لكل منها مخصصات لا يجوز التلاعب فيها باعتبار كل مخبز معنياً بتأمين مادة الخبز ويجب على التوأمين متابعة ذلك عبر

المؤسسة، وما يشاع بأن المخازن تفلت باكراً بحجة عدم وجود ما يكفي من الطحين غير صحيح ويجب محاسبة هذه المخازن لأن لكل منها مخصصات لا يجوز التلاعب فيها باعتبار كل مخبز معنياً بتأمين مادة الخبز ويجب على التوأمين متابعة ذلك عبر

مخصصات البطاقات الذكية. وعن الصعوبات قال الأمين: كمؤسسة يعتبر انقطاع التيار الكهربائي المشكلة الأهم التي تعاني منها لأن ذلك يؤثر في عمل المطاحن خاصة أن الطحن لكل مخازن سورية والكميات كبيرة وهذه الكميات تعاني فيها أحياناً من النقص نتيجة انقطاع الكهرباء.

وعن خطة المؤسسة قال: نتطلع حالياً لترميم المطاحن التي تم تدميرها من الإرهاب مثل مطحنة تل بلاط «المطحنة الحديثة» في حلب، وهناك دراسة قيد الانتهاء وتمت الموافقة عليها من رئاسة مجلس الوزراء من أجل إدراجها ضمن خطة المؤسسة العامة للحبوب بطاقة ٤٠٠ طن يومياً ومتابعة الانتهاء من مطحنة تلخخ في ريف حمص ٦٠٠ طن يومياً الأمر الذي يساهم بتأمين كميات إضافية من الدقيق.

وأشار إلى أن المؤسسة تقوم حالياً بدراسة الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٣ لتقدمها إلى الجهات المعنية في وزارة المالية والمجلس الأعلى للتخطيط برقم لا يقل عن ٥٠ ملياراً لتأمين حاجة المؤسسة من المشاريع الاستثمارية، فأولويات عمل المؤسسة العامة للحبوب للعام القادم تتطلب هذا المبلغ لتأمين كامل المستلزمات.

لجنة إشراف ومتابعة أعمال مجالس الأعمال السورية تختار أعضاءها

مصدر حكومي لـ«الوطن»: تمثيل متكامل لكل القطاعات وحالة تشاركية بين القطاع الخاص والحكومي

إرمان محفوظ

أصدر رئيس مجلس الوزراء حسين عروص قراراً بتعيين تشكيل لجنة إشراف ومتابعة أعمال وأنشطة مجالس الأعمال السورية المشتركة مع دول العالم برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وعضوية معاون الوزير المختص وكل من رؤساء اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة وغرفة الملاحة البحرية.

حيث تتولى لجنة القرار الإشراف على حسن تنفيذ مجالس الأعمال السورية للمهام الموكلة إليها وفقاً للنظام الأساسي لمجالس الأعمال المعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٨/م، وتاريخ ٢٧/٨/٢٠١٧، وتقديم أداء مجالس الأعمال المشكلة، واقتراح ما يلزم لتطوير عملها، إضافة إلى اقتراح إحداث مجالس جديدة أو حل المجالس القائمة، بما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد، على أن تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري ربعياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر حكومي أن أهمية تشكيل هذه اللجنة ينبع من أنها تساهم في خلق حالة من التشاركية بين فعاليات القطاع الخاص لاتحاد الغرف المختلفة ومجالس الأعمال والبالتف نفسه التعاون مع وزارة الاقتصاد من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من تشكيل هذه المجالس بحيث لا تكون فقط عبارة عن مجالس من دون أي فاعلية إنما تكون فعالة وخاصة أن الأشخاص الذين سينتخبون لهذه المجالس هم لا يتنحون لقطاع واحد إنما لعدة قطاعات أي يمثلون غرف الصناعة والتجارة والسياحة والنقل منظمة بغرفة الملاحة البحرية، لافتاً إلى أن هذه التركيبة أو التمثيل لا يمكن مشاهدتها سوى في مجالس الأعمال التي تمثل جميع القطاعات.

وأشار المصدر إلى دور القطاع الخاص المهم في تعزيز

أمر مهم لكن الأهم متابعة أعمال المجالس التي من المفترض أن تقوم بها وهو الأمر. وعن أسباب عدم ظهور أي نتائج لعمل هذه المجالس على أرض الواقع عقب تشكيلها ولغاية الآن التي لا يلمس المستهلك منها شيئاً، أشار الحلاق إلى وجود عدة عوائق أدت إلى عدم ظهور نتائج ملموسة على الأرض لعمل هذه المجالس، فعلى سبيل المثال تبادل البيانات بين الجانب السوري والإماراتي لإنشاء بنك سوري الجديد بدأت تطفأ شامراً باستقطاب مشاريع جديدة ونوعية بدأت بالانتاج بلغ عددها ٣٧ مشروعاً بقيمة ٢٧ مليار ليرة سورية تومن ٣٥٣٤ فرصة عمل، موضحاً أن هناك ٥ مشاريع بدأت الإنتاج الفعلي وهي مشروع إنتاج الزيوت والسمتة والزبد والبنسبة للمقترحات تتجاوز هذه العقبان التي تصطبوع بعمل هذه المجالس والانطلاق على العقبان المفروضة، أوضح الحلاق أن الحل هو تجاوز العقد عقدة تو الأخرى بدءاً من الأبسط وصولاً إلى الأصعب وهكذا.

وبخصوص معايير انتقاء رؤساء مجالس الأعمال أكد الحلاق أنه تم سابقاً وضع معايير لانتقاء مجالس الأعمال، وأهم هذه المعايير أن يكون هناك علاقات تجارية متبادلة بين البلدين وأن يكون لرؤساء المجالس صلات وعلاقات قوية مع الطرف الأخرى في مجالس الأعمال من أجل تفعيل عمل هذه المجالس بشكل جيد، موضحاً أن ما يهم بالنسبة لجلس الأعمال هو أن يكون الطرف الثاني في مجلس الأعمال متعاوناً بشكل جيد جداً. وختتم بالقول إن أي عمل من شأنه خلق قنوات تواصل بين سورية وأي دولة أخرى هو أمر مطلوب ويساهم في تخفيف الضغوطات على سورية.

بين الودائع والقروض في التوفير

٤١ مليار ليرة قروض والودائع ٣٠٠ مليار وأكثر من ٧٩٠ ألف حساب

عبد الهادي شباط

كشفت رغد معصب مدير عام مصرف التوفير إجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحها المصرف خلال النصف الأول من العام الجاري تجاوزت ٤١ مليار ليرة توزعت على ١٤٦٣٧ مستفيداً منها نحو ٢٤ مليار ليرة قروض تنميه للعاملين في الجهات العامة استفاد منها ٩٣٧٣ عاملاً، في حين تجاوز حجم الودائع حتى نهاية حزيران الماضي ٣٠٠ مليار ليرة وعدد الحسابات نحو ٧٩٤٩٧٩ حساباً.

وكان المصرف قد أطلق منتج تمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ضمن سياسته في تنوع محفظته، وحسب البيانات المالية لمصرف التوفير من بداية العام حتى نهاية شهر حزيران الماضي منح المصرف ٢٠ مليون ليرة قروضاً متناهية الصغر، علماً أن هذا القرض أطلق مع نهاية شهر حزيران الماضي.

واعتبرت إدارة المصرف أن هذا المنتج يستهدف أصحاب المشاريع لكل القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والسياحية والتعليمية والإنتاج الزراعي، ويتضمن قروضاً للمشاريع المتناهية الصغر يسقف ٥ ملايين ليرة سورية، الغاية منه تمويل الدورة الإنتاجية للمشروع أو مستلزمات إنتاج المشروع بضمانة كفالة عامل أو عاملين من العاملين بالدولة أو ضمان مؤسسة ضمان مؤسسة مخاطر القروض بفائدة ١٣,٥ بالمائة لمدة ٥ سنوات.

إضافة لقرض المشاريع الصغيرة يسقف ٥٠ مليون ليرة، الغاية منه تمويل الدورة الإنتاجية للمشروع أو مستلزمات إنتاج المشروع بضمانة عقارية أو ضمان مؤسسة ضمان مخاطر القروض بفائدة ١٣ بالمائة لمدة ٥ إلى عشر سنوات.

أما قرض المشاريع المتوسطة فيصل سقفه إلى ٥٠٠ مليون ليرة، الغاية منه تمويل الدورة الإنتاجية

المشروع أو لإنشاء وتأسيس مشروع جديد بضمانة عقارية فقط وفائدة ١٣,٥ بالمائة لمدة من خمس إلى عشر سنوات. كما عمل مصرف التوفير مع بداية العام الجاري على تعديل سنوات قروض ذوي الدخل المحدود مدنيين وعسكريين ومتقاعدين ليصبح الحد الأدنى ٥ سنوات والأعلى سبع سنوات وتعديل طريقة احتساب الفائدة لتصبح على طريقة الفائدة البسيطة الثابتة بدلاً من الفائدة على الرصيد المتناقص من قيمة القرض والاكتفاء بتقديم كفالة واحدة من العاملين المختبئين في القطاع العام في حال كان راتبه الصافي كافياً لتغطية

بوليصة التأمين لقروض ذوي الدخل المحدود

قيمة القسط الشهري على ألا يقل مجموع خدمات التكفل عن ثلاث سنوات فعلية أو تقديم كفالة اثنين من العاملين المختبئين لا يقل مجموع خدماتهما عن ثلاث سنوات فعلية شريطة ألا يتجاوز عمر الكفيل ٦٠ سنة لقروض المدنيين والعسكريين و٥٥ سنة لقروض المتقاعدين. وفيما يتعلق بخدمات الدفع الإلكتروني في عمل المصرف على تهيئة بيئة العمل التقنية لإطلاق خدمات إلكترونية عبر قنوات الدفع الإلكتروني. ويتابع المصرف تنفيذ كل الإجراءات اللازمة لإتمامها وتفعيلها وتم الانتهاء من تركيب دارات اتصال ضوئية

لكل من الإدارة العامة وبعض الفروع في المحافظات ومنها طرطوس. ويعمل المصرف على تفعيل صرافاته الآلية ونقاط البيع عبر أجهزة الـ «بي أو إس» من خلال الربط مع شركات الدفع الإلكتروني المرخصة. وكان المصرف قد أبرم اتفاقاً مبدئياً مع المؤسسة العامة السورية للتأمين يرض على التأمين على قروض ذوي الدخل المحدود التي تمنح من المصرف بحيث تكون بوليصة التأمين هي الكفيل الأساسي للمقرض إضافة إلى التأمين على الحياة بدلاً من الغلاء الشخصيين.

مدير عام هيئة الاستثمار لـ«الوطن»: مؤشرات نجاح قانون الاستثمار الجديد ٢٧ مشروعاً جديداً بقيمة ترليون ونصف ترليون ليرة

الوطن

اعتبر مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ هو المحطة الوحيدة لأي مستثمر، وهو حجر الأساس لتطوير البيئة الاستثمارية في سورية بعيداً عن الروتين والتعقيدات البيروقراطية. وأضاف دياب في حديثه لـ«الوطن»: إن مؤشرات نجاح قانون الاستثمار الجديد بدأت تطفأ شامراً باستقطاب مشاريع جديدة ونوعية بدأت بالانتاج بلغ عددها ٣٧ مشروعاً بقيمة ٢٧ مليار ليرة سورية تومن ٣٥٣٤ فرصة عمل، موضحاً أن هناك ٥ مشاريع بدأت الإنتاج الفعلي وهي مشروع إنتاج الزيوت والسمتة والزبد والبنسبة للمقترحات تتجاوز هذه العقبان التي تصطبوع بعمل هذه المجالس والانطلاق على العقبان المفروضة، أوضح الحلاق أن الحل هو تجاوز العقد عقدة تو الأخرى بدءاً من الأبسط وصولاً إلى الأصعب وهكذا.

المعفاة من الرسوم الجمركية ٤,١ مليارات ليرة سورية ومدته تأسيسه ٣ سنوات، إضافة لذلك هناك مشروع مهم وحوي لإنشاء مخبر لاختبار تجهيزات الطاقة المتجددة في ريف دمشق الذي بدأ بالإنتاج الفعلي حيث بلغت قيمة آلاته وتجهيزاته ١٥,٨ مليار ليرة سورية، إضافة إلى مشروع إنتاج أكياس التعبئة المصنعة من مادة (البولي إيثيلين البروبيلين) في حلب الذي بدأ مرحلة التشغيل التجريبي حيث بلغت قيمة الآلات والتجهيزات المعفاة من الرسوم الجمركية ملياري ليرة.

وأضاف دياب: إن هناك ٤ مشاريع استكملت توريد الآلات والتجهيزات والمعدات وهي مشروع إنتاج وغزل خيوط أكريليك وخيوط مزروجة وخيوط مفتنة وهي في مرحلة التركيب وبلغت قيمة الآلات المعفاة من الرسوم الجمركية للمشروع ٢,٣ مليار ليرة، ومشروع إنتاج الأدوية البشرية حيث تم استيراد الآلات التي بلغت قيمتها ٢١٢ مليون ليرة باعتبارها أيضاً معفاة من الرسوم الجمركية، والمشروع الثالث خاص بطحن القمح لإنتاج الدقيق والنخالة قيمة آلاته وتجهيزاته ٥,١ مليار ليرة لمشروع الدهانات في ريف دمشق، بدأ بالإنتاج الفعلي وقد بلغت قيمة الآلات والتجهيزات نحو ٣١ مليار ليرة. إضافة لذلك هناك مشروع إنتاج مواد صناعية ومخارم ورقية في المدينة الصناعية بعبدا، بدأ بالإنتاج الجزئي وقد بلغت قيمة الآلات والتجهيزات

تحقيقات الغاز لم تنته بعد

مدير غاز دمشق وريفها لـ«الوطن»: إنتاج المعمل ١٥ ألفاً وحاجة دمشق ٢٣ ألف أسطوانة يومياً

الوطن

كشفت مدير الغاز في دمشق وريفها حسن البطل في تصريح لـ«الوطن» أن نتائج التحقيقات التي تجريها الجهات المختصة مع المتورطين بواقعة التلاعب بالمادة من داخل المعمل لم تصدر بشكل نهائي لغاية اللحظة. وبالنسبة لموضوع نقص العمالة أوضح البطل أنه يتم تدارك هذا الموضوع حالياً من خلال التعاقد مع عدد من العمال الموسميين الجدد وبالرغم من التعاقد مع هؤلاء فإن العدد لا يغطي حاجة المعمل، مبيّناً أن المعمل يحتاج لما لا يقل عن رديئة كاملة أي بحدود ٢٥ شخصاً. وبخصوص الإنتاج، بين أن إنتاج المعمل اليومي ما بين ١٤ و ١٥ ألف أسطوانة غاز منزلي وهذه الكمية مخصصة لدمشق وريفها وهو لا يغطي الحاجة، موضحاً أن حاجة دمشق اليومية من الغاز المنزلي تتراوح بين ٢٠ و ٢٢ ألف أسطوانة وهذه الحاجة تتعلق بالمدة الصناعية وإيجاد السبل الكفيلة بذلك والدراسة لإحداث تنمية عمرانية في المناطق القريبة من المدن الصناعية بما يؤمن اليد العاملة وبحقق التنمية المستدامة والمتوازنة.

إنتاج. وأضاف إنه يتم السعي حالياً لزيادة الإنتاج من أجل تخفيض المدة الزمنية لوصول الرسائل خلال المرحلة القادمة، مشيراً إلى أن التوريدات جيدة خلال الشهر الحالي وهذا ما صرح به وزير النفط والثروة المعدنية. وعن التلاعب بوذن الأسطوانة أكد بأن هناك آليات معيارية لتعبئة الغاز في الأسطوانة، وأن وزن الأسطوانة المخصصة للاستخدام المنزلي معبأة في المعمل ٢٤ كيلو غراماً كحد أدنى وليس هناك أي تلاعب يحصل في المعمل، لافتاً إلى أن التلاعب بالوزن من الممكن أن يتم من قبل بعض المصنّعين مؤكداً عدم مسؤوليتهم عن مراقبة الأوزان ومشمق وريفها لا يقل عن ١٠٠٠ معتمد وبعد تطبيق التوزيع عبر البطاقة الزمنية لإرسال الرسالة، لافتاً إلى أن رسائل استلام الغاز تجاوزت حالياً ١٠٠ يوم ونقصان مدتها يتعلّق بزيادة